الحوار الوطني الفلسطيني ، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

اما نايف حواتمة، فأكد، مع بدء الجلسات، ان ضغط المحاور العربية على بعض الفصائل الفلسطينية هو الذي عطل تنفيذ اتفاق عدن ـ الجزائر العام ١٩٨٤. كما اكد ابو علي مصطفى ذلك، واضاف: «ان الجبهة الشعبية قد اخطأت مرتين: الاولى في الاستجابة للضغط السوري الرامي الى تعطيل اتفاق عدن ـ الجزائر، والثانية عندما لجأت الى سياسة التخوين» (**المصدر نفسه**).

وبذلك، سادت في الجلسات الاولى للحوار روح التفاؤل والتفاهم، وزالت، مع بداياتها، معظم العقبات الاساسية، وبات واضحاً ان التئام المجلس الوطني سوف يكون في موعده المحدد، على الرغم من مراهنات عدم عقده، ومقاطعته سلفاً، وقبل بدء الحوار من قبل اطراف فلسطينية عدة، وهو ما تخوف منه المراقبون، نتيجة للضغط السوري، على الرغم من عدم تأثير تلك الاطراف الواقعة تحت ذلك الضغط في جدية الحوار الوطني، او انعقاد المجلس الوطني. وقد اصرت الاطراف الاساسية الفلسطينية كافة على عقد المجلس في موعده المحدد بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٧، وعلى رفض محاولات تعويمه، او تعطيله، تحت دعاوى مختلفة، كان منها التأجيل الذي طالب به الرئيس السابق للمجلس الوطني، خالد الفاهوم، بناء على توجه سوري، وذلك بعد ان قطع الحوار شوطاً كبيراً. وعقب د. جورج حبش على اتصالات خالد الفاهوم مع ياسر عرفات، ونقله شروطاً سورية تقضي بتأجيل المجلس: «تقديراتنا انها مناورة سورية، وهدفها التعطيل ليس إلّا» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، عرض حواتمة، خلال جلسات الحوار الوطني، الحديث الذي اجراه مع خالد الفاهوم، وقال: «لماذا تضع سوريا علينا هذه الشروط، بينما لا تضع اي شروط على علاقاتها مع الملك حسين. ان سوريا تقف، منذ البداية، ضد ' وثيقة طرابلس ' ، فلماذا تحاول، الآن، فرضها علينا كشرط اساسي». واضاف: «اضم صوتي الى اخوتي في رفض اي شروط على الحوار الوطني؛ وان ٩٠ بالمئة من القضايا الاساسية للحوار قد تم التوصل الى اتفاق حولها؛ واننا مقدمون على المجلس الوطني، بكل اصرار» (**المصدر نفسه**). وكان الفاهوم طالب بضرورة تأجيل موعد انعقاد المجلس الوطني اسبوعاً واحداً، على ان يتوجه الامناء العامون لكل التنظيمات الى دمشق للمصالحة، ثم يعود الجميع على طائرة واحدة الى الجزائر لحضور المجلس. وقد رد عرفات على الفاهوم بأن ذلك ممكن، ولكن بعد المجلس، وليس قبله (**التضامن** ، لندن، ٢٥/٤/١٩٨٧). وطلب عرفات من الفاهوم ضرورة توجيه الدعوة الى الرئيس السوري حافظ الاسد لحضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني (**القبس** ، ٢٣/٤/١٩٨٧).

ورأى المراقبون في موقف الجبهة الشعبية والديمقراطية، موقفاً مستقلاً يأبى الرضوخ لأية شروط داخلية، او عربية. وان هذا الموقف من شأنه الاسهام، جدياً، في تفويت فرص تعويم، او تعطيل، اعمال المجلس الوطني، الامر الذي سعت اليه مجموعة الفصائل التي قاطعت جلسات الحوار الوطني قبل بدئها، او تلك التي حاولت تعليل انسحابها بأسباب سياسية، مثل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجماعة ابو نضال (المجلس الثوري). وبذلك، التأم شمل المنظمات الفلسطينية، باستثناء الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ومجموعة الانشقاق عن «فتح» وجماعة ابو نضال (المجلس الثوري) وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. وكادت الفصائل الاربعة، سابقة الذكر، ان تشارك في دورة المجلس الوطني بعد ان شارك بعضها في الحوار الوطني الذي سبق الانعقاد. وتؤكد مصادر فلسطينية مطلعة ان انسحاب مجموعة «ابو نضال» وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني من دورة المجلس الوطني جاء لاسباب تنظيمية تتعلق بتمثيلهما في الهيئات القيادية للمنظمة.

وعلى الرغم من حل معظم نقاط الخلاف التنظيمية والسياسية، وقرار اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بالغاء اتفاق عمان في ٢٠/٤/١٩٨٧. فقد بقي تحديد اسس العلاقات ما بين جمهورية مصر العربية و م.ت.ف. مثار خلاف، وأخذ ورد، حتى اليوم الاخير من ايام المجلس الوطني الفلسطيني، على الرغم من الضمانات المشتركة التي قدمتها اطراف الحوار الوطني، والقاضية بالتوصل الى صيغة محددة بهذا الشأن، والتي وصفها جورج حبش بأنها «تدعو الى الارتياح» (**الشرق الاوسط** ، ٢١/٤/١٩٨٧). من ناحية اخرى، كان حبش